

## ( مُقَدِّمَةُ الْمُصَنِّفِ )

يقول الحافظ الإمام ابن حجر - يرحمه الله - : ( الحمد لله الذي لم يزل علياً قديراً وصلى الله على سيدنا محمد الذي أرسله للناس بشيراً ونذيراً وعلى آل محمد وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ... أما بعد : فإن التَّصَانِيفَ في اصطلاح أهل الحديث قد كَثُرَتْ .... - إلى قوله - ليتيسر فهمها ) .

📖 قوله ( اصطلاح أهل الحديث ) المقصود به في هذا السياق : كتب علوم الحديث ، وكتب علوم الحديث تتضمن أمرين أساسيين :

الأمر الأول : ( بيان معاني الاصطلاحات لأهل الحديث ) أي : الألفاظ التي استخدمها أئمة الحديث بِمَعَانٍ عُرْفِيَّةٍ ، نقلوها بهذه المعاني عن وضعها اللغوي الأول . فمثلاً إذا قال المحدث : هذا حديث صحيح ، الصحيح في اللغة : هو السليم ، ضد السقيم . وفي الاصطلاح له شُرُوطٌ مُعَيَّنَةٌ ، ولا يقال عنه صحيح إلا إذا جمعَ شروطَ خمسة ، فهم نقلوا هذا اللفظ عن معناه اللغوي ، وهو السليم إلى معنى آخر عُرْفِيٍّ ، فلو سمع أحمد بن حنبل مثلاً يحيى بن معين يقول : هذا حديث صحيح ، لا يُفهم أنه يَقصد أنه سليم - أي ليس فيه مرض - وإنما يُفهم أنه اشتمل على الشروط الخمسة . فهذا معنى عُرْفِيٍّ يُخَالِفُ المعنى اللغوي الذي كان يُستخدم لهذه الكلمة ، فهذا هو الاصطلاح .

الاصطلاح هو : [ أن يتوافق أهل فنٍ ما على معنى عُرْفِيٍّ ينقلون فيه هذا اللفظ عن وضعه اللغوي الأول ] .

- وسبب اعتنائهم بالاصطلاح : يعود إلى أنَّ المعنى اللغوي قد يُدرك من معاجم اللغة ؛ ولكن المعنى الاصطلاحي لا يعرفه إلا مَنْ عَرَفَ هذه الأعراف ، ولَمَّا اندثر أهل الحديث

وقلُّوا ، وأصبح الذين يعرفون هذا الفن قلائل : اضطر العلماء إلى بيان معاني هذه المصطلحات العرفية .

الأمر الثاني : ( بيان قواعد وضوابط قبول الأحاديث ورَدُّها والطُّرُق التي من خلالها نميز الصحيح والسقيم ) لكن كثيراً من أهل العلم أطلقوا مصطلح الحديث على علوم الحديث جملة بالقسمين ، ومن هؤلاء : الحافظ ابن حجر في السياق عندما قال ( فإن التصانيف في اصطلاح أهل الحديث قد كثرت ) لأئمة في القديم والحديث ، وهذه شهادة من أعرف الناس بعلوم الحديث : وهو الحافظ ابن حجر ؛ لأن المؤلفات في علم الحديث كثيرة جداً في قديم الأزمان وفي متأخرها ، هذا بالنسبة للحافظ ابن حجر ، فماذا نقول نحن وقد مرّت على وفاة الحافظ ابن حجر قُرُونٌ متعددة .. ؟! لا شك أن كُتُب علوم الحديث زادت كماً وكثرة عمّا كانت عليه وقت الحافظ ابن حجر .

[ مَبْحَثٌ فِي أَوَّلِ مَا صُنِّفَ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ ]

قال المصنف \_ يرحمه الله \_ ( فَمِنْ أَوَّلِ مَنْ صَنَّفَ فِي ذَلِكَ : الْقَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ

الرامهرمزي في كتابه المحدث الفاصل لكنه لم يَسْتَوْعِبْ )

قوله ( فَمِنْ أَوَّلِ ) جاء في بعض النُسَخ : [ فأول ] من دون [ مِنْ ] التبعيضية ؛

لكن ذَكَرَ مَنْ فِي بَدَايَةِ السِّيَاق : صحيحة ، وثابتة في النسخ الثابتة عن الحافظ ابن حجر ، فهو يُريد هذا المعنى .

وسبب استخدام الحافظ ابن حجر لـ [ مِنْ ] التبعيضية هنا : لأن هناك مشاركات

ورسائل أُلِّفَتْ في علوم الحديث قبل كتاب الرامهرمزي ؛ لكنّها على أنواع :

✓ إما كتابٌ فَقَدْ فَلَمَ يَرَهُ الحافظ ابن حجر ولم يَصِلْ إليه ولا إلينا ؛ ولذلك هو في

حُكْمِ المَعْدُومِ وفي حكم ما لم يُؤَلَّفْ ؛ لأننا ما وقفنا عليه .

✓ أو أنها مؤلفات صغيرة الحجم \_ كرسائل صغيرة \_ لا تشمل كثيراً من علوم الحديث، ويأتي تسمية بعضها.

✓ أو أنها مباحث جاءت عرضاً ضمن كتاب ولم تُفرد بالتأليف ، أي كما يأتي مثلاً: الشافعي تعرض لعلوم الحديث في مباحث من كتابه " الرسالة "؛ لكن كتاب الرسالة ليس مؤلفاً في علوم الحديث ، وإنما هو كتاب في أصول الفقه أصالةً ، فلا يُمكن أن نعتبر كتاب الرسالة كتاباً في علوم الحديث ؛ لذلك استثناه الإمام الحافظ أو لم يعتبره أول ما ألف في علوم الحديث ؛ لأنه ليس مؤلفاً في علوم الحديث وإنما في أصول الفقه .

فمن أوائل المصنفات أو من أوائل من كتب في علم الحديث بعبارة أدق ؛ بل بعبارة جازمة : أول من عرفه كتب في علوم الحديث \_ وربما الأول على الإطلاق \_ :

١ . هو الإمام الشافعي في كتابه **الرسالة** " ، فله فيه مباحث طويلة مهمة جداً تعرض فيها لعلوم الحديث .

٢ . ويليهِ تلميذه : عبد الله بن الزبير الحميدي في رسالة بثها ونشرها الخطيب البغدادي في كتابه " الكفاية " .

٣ . ثم ممن كتب أيضاً في علوم الحديث : الإمام مسلم في **الرسالة** " مقدمة صحيحه " لكنه لم أفرد بالتصنيف . مقدمة صحيح مسلم : هي مقدمة في علوم الحديث ، وتعرض فيها لعدة مسائل متعلقة بعلوم الحديث ؛ لكنها مختصرة.

٤ . من الرسائل القديمة قبل الراهرمزي : **الرسالة** " رسالة أبي داود السجستاني \_ صاحب السنن \_ إلى أهل مكة " في بيان منهجه في السنن ، وبين فيها طريقته في تأليفه لكتابه السنن ، وهي من أوائل الكتب في علوم الحديث

أيضاً ومن أيضاً المؤلفات في علوم الحديث المتقدمة على كتاب  
الرامهرمزي .

٥. كتاب "العلل الصغير" للترمذي ، وهو آخر كتاب الجامع للترمذي  
، والذي هو في مصطلح الحديث . إذاً لمْ خَصَّ الحافظ ابن حجر  
الرامهرمزي بذكره بهذه الأولوية التبعيضية إن صحَّ التعبير .. ؟

خصَّه بذلك لصفتين اجتمعتا فيه :

الصفة الأولى : ( أنه أول كتاب جامع ) أي : كبيرٌ مُفرد ليس مقدمة كتاب : كـ "مقدمة  
مسلم" ولا خاتمة كتابٍ مثل : "العلل الصغير" وإنما هو مفرد لكونه ضخماً جامع .  
الصفة الثانية : ( لكونه أول كتاب جامع مفرد في علوم الحديث ووصل إلينا وإلى  
الحافظ ابن حجر ) ؛ لذلك خصه بالذكر .

[ الكتب المصنفة المفردة في علم مصطلح الحديث ]

(١) والإمام الرامهرمزي هو : الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي ، وُلِدَ على  
التقريب \_ لأنه مختلف في سنة ولادته ووفاته ولكن الذي رجحه محقق كتابه أنه ولد \_  
سنة ( ٣٦٠ ) هـ ، عاش مائة سنة بالكمال والتمام ، وإذا حَفِظَتْ سنة ولادته حفظت سنة  
وفاته ؛ وكذلك الإمام الطبراني وُلِدَ في نفس السنة وتوفي في نفس السنة ، ويقول واسم  
كتاب الرامهرمزي : "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي" .  
قوله ( لكنه لم يستوعب ) : نعم أول من يَشُقُّ الطريق : لا بد أن تَبْقَى عليه أشياء  
يجعلها لمن يأتي بعده ليستقيم عمله .

أضف إلى ذلك أن غرض الرامهرمزي في تأليف كتابه \_ في الحقيقة \_ لم يكن هو شرح المصطلحات أو بيان قواعد العلم أو ما شابه ذلك ؛ وإنما أَلَفَهُ \_ في الحقيقة \_ : ردّاً على المعتزلة الذين كانوا في زمنه يذمون أهل الحديث ، بقولهم عنهم مثلاً بأنهم : لا يعرفون الفقه ، وبأنهم يَفْتُنُونَ أعمارهم في تَتَبُعِ غرائب الأحاديث وغرائب الطُّرق ، وأنهم لا يعتنون بأبواب العلم الأخرى ، وأن علم الحديث علمٌ ليس بذي أهمية كبرى ، فأَلَفَ هذا الكتاب ردّاً على المعتزلة مُبَيِّناً فضل أهل الحديث ولو لم يكن عندهم فقه ، وأن فضلهم كبير على الأمة الإسلامية ؛ لأنهم يحفظون هذه الأصول للفقهاء ، ولولا أن شاء الله عز وجل فيسر علماء الحديث لحفظ السنة : لما استطاع الفقهاء أن يستنبطوا منها الأحكام الفقهية ، فهو يريد بذلك الرد على المعتزلة وأهل الكلام الذين ذموا المحدثين ، ويريد أيضاً أن يحثَّ المحدثين على التحلي بالعلوم وبالأدب التي يَتَحَلَّى بها أسلافهم من علماء الحديث الكبار ؛ حتى لا يأخذ عليهم المعتزلة بعض المآخذ التي ربما وُجدت في بعض المحدثين أو قِلَّة منهم ؛ ولذلك لم يستوعب كثيراً من أبواب مصطلح الحديث .


فهذه الأولية يُمكن أن تُقَيَّد ، فيقال : أنه أول كتاب جامع مُفَرِّدٌ يَصِلُ إلينا كتاب "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي" للإمام الرامهرمزي \_ يرحمه الله \_ .

وذلك من أجل أن نُخْرِجَ الكتاب والرسائل الصغيرة التي أَلَفَتْ في علوم الحديث قبل الرامهرمزي ، ومن أجل أن نخرج أيضاً الكتب التي تعرضت لعلوم الحديث دون أن تفرد علوم الحديث بالتصنيف " كالرسالة " للإمام الشافعي أو " مقدمة الإمام مسلم " ، ثم لم يصل إلينا ؛ لأنه قد يكون هناك كتاب مفقود لا علم لنا به ولا علمٌ للحافظ ابن حجر به ، فالمفقود في حكم المعدوم لا نعرف من خبره شيئاً .

(٢) ثم تلاه بعد ذلك كتاب - هو في الحقيقة يُعتبر كالمتمم لكتاب الرامهرمزي وهو كتاب -  
 \_ أبي عبد الله : الحاكم النيسابوري المعروف بـ **معرفه علوم الحديث** " الإمام  
 الحاكم \_ يرحمه الله \_ هو : محمد بن عبد الله بن محمد المولود سنة (٣٢١) هـ والمتوفى  
 سنة (٤٠٥) هـ إمام كبير من حفاظ القرن الرابع الهجري ومن كبار أئمته ، له مؤلفات  
 كثيرة، من أشهرها : كتاب **الْفَهْ فِي الصَّحِيحِينَ** **ب** " المستدرك على الصحيحين " الذي  
 استدرك فيه أحاديث يرى أنها على شرط الشيخين ، وأنها صحيحة ولم يخرجها الشيخان .  
 كتاب الحاكم اعتنى بما كان قد أهمله الرامهرمزي وهو : بيان المصطلحات  
 ومعانيها ، وبيان قواعد وأصول القبول والرد ، فهو مع كتاب الرامهرمزي يمكن أن  
 نعتبرهما : كتاباً شاملاً إلى حَدِّ بَعِيدٍ ؛ فلو أَضْفَتَ كتاب الرامهرمزي مع كتاب الحاكم لجا  
 كتاباً ما أشبهه بكتاب كامل في علوم الحديث ، فيه بعض المباحث التي لم يذكرها ، لكنها  
 قليلة في جانب الكم الكبير ، والمهم الذي ذكره في هذا الكتاب العظيم المهم الذي كان  
 يعتني به العلماء عناية كبيرة ؛ حتى كان بعضهم يحفظه حفظاً كاملاً من أوله إلى آخره .  
 ومن دلائل أهمية هذا الكتاب أن جاء تلميذٌ للحاكم وأحد أكبرِ حُفَاطِ عَصْرِهِ وهو :  
أبو نعيم الأصبهاني وهو أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني المولود ٣٣٦ هـ وتوفي سنة  
 ٤٣٠ هـ هذا الإمام الكبير صاحب المصنفات الكثيرة جداً ، من أشهر مصنفاته : **ب** "  
 حلية الأولياء وطبقات الأصفياء " أيضاً **ب** " معرفة الصحابة " و **ب** " ذكر أخبار  
 أَصْبَهَانَ " .. كَتَبَ كَثِيرَةً جِدّاً ، ومن أشهر المصنفين في علوم السنة بل في العلوم الإسلامية  
 عموماً ، هذا الإمام لما رأى كتاب الحاكم بهذه الجلالة وبهذه الأهمية ، مع أنه من طبقة  
 كبار الآخذين عن الحاكم بل ربما سمع من بعض شيوخ الحاكم ؛ إلا أنه لإجلاله لهذا  
 الكتاب عمل عليه مُسْتَخَرَجًا - ويمكن أن تنطق كلمة مستخرجاً ( بفتح الراء ) فيكون اسم

مفعول ، ويصح أن تقول أيضا مُسْتَخْرِجًا ( بكسر الراء ) ، أي : حَالٌ ؛ إِلَّا أَنَّ الْأَصُوبَ وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ : ( فتح الراء ) ، وإن كان قد نُصَّ على ( كسر الراء ) في بعض الشروح \_ ، المقصود  
أنه عمل مستخرجاً على كتاب الحاكم ، والمستخرج : من طبيعته أنه تجديدٌ له فقط من  
ناحية الأسانيد أو إضافته من ناحية الإسناد ، فالأحاديث والأخبار التي يذكرها الحاكم  
: يسوقها أبو نعيم بإسناده ، وليس فيه إضافةٌ من ناحية التقعيد أو التنظير أو التعريف ، ويُؤيدُ  
ذلك نُقُولُ أهل العلم من هذا الكتاب ، فإنهم عندما نقلوا من هذا الكتاب ( كتاب أبي نعيم  
( وجدنا أن هذه النقول تُوافقُ كتاب الحاكم تماماً ، لاختلافه في شيء ، أقول ذلك لأن  
كتاب أبي نعيم حتى الآن لم يطبع ، ويقال أن له نسخة خطية في إحدى البلدان في تركيا  
والله أعلم بصحة هذا الخبر ، المقصود أن الكتاب لم يَرَى النور حتى الآن ، والله أعلم هل  
هو موجود أم مفقود؟

( ٣ ) ثم جاء بعد أبي نعيم الأصبهاني : الخطيب البغدادي \_ يرحمه الله \_ وهو إمام كبير  
مشهور ، واسمه أحمد بن علي بن ثابت المولود سنة ( ٣٩٢ ) هـ والمتوفى سنة ( ٤٦٣ ) هـ  
وهو من تلامذة أبي نعيم الأصبهاني ، الخطيب البغدادي من أئمة الحديث الكبار ؛ بل  
ممن فتح لهم باب التصنيف في علم الحديث حتى أكثروا من ذلك كثيراً وأصبحت  
مؤلفاته عمدة لأهل الفن ممن جاء بعده ، فلا تكاد تجد فناً من فنون الحديث إلا وقد  
صَنَّفَ فيه كتاباً كما قال الحافظ ابن حجر في الأسطر التي قرأناها ، لكن للخطيب البغدادي  
كتابان ؛ هما أجمع كتبه في علوم الحديث :

الكتاب الأول : هو كتاب  " الكفاية في علم الرواية " وهو خاص ببيان معاني

المصطلحات وقواعد القبول والرد .

الكتاب الثاني : **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع** " وهو كتاب خاص ببيان الآداب والفضائل التي يجب أن يتحلى بها الشيخ المحدث والطالب الذي يطلب الحديث ، الجامع لأخلاق الراوي : الذي هو الشيخ الذي يروي الحديث ، والسامع : الذي هو طالب الحديث الذي يسمع الحديث ، كلاهما كتابان مطبوعان طبعات متعددة .

كتاب الخطيب الأول وهو " الكفاية " الذي يتعلق بالمصطلحات والقواعد هو أشبه ما يكون بكتاب الحاكم من ناحية الموضوع ، كتاب الحاكم " معرفة علوم الحديث " وكتابه " الجامع " هو أشبه ما يكون بكتاب " المحدث الفاصل بين الراوي والواعي " فالمحدث الفاصل اعتنى ببيان الآداب التي يجب أن يتحلى بها الطالب والمحدث .

يقول الحافظ ابن حجر مُثْنِياً على الخطيب الثناء الذي هو له أهل :  **( وَقُلْ فَنُ مِنْ فُنُونِ الْحَدِيثِ إِلَّا وَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ كِتَاباً مَفْرَداً فَكَانَ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ بِنَقْطَةٍ : كُلِّ مَنْ أَنْصَفَ ، عَلِمَ أَنَّ الْمُحَدِّثِينَ بَعْدَ الْخَطِيبِ عِيَالٌ عَلَى كُتُبِهِ )** عبارة بن نقطة كما ساقها في كتابين له ، كتاب  **" التقييد "** وكتاب  **" تكملة الإكمال "** يقول : ( ولا شبهة عند كل لبيب أن المتأخرين من أصحاب الحديث عيال على أبي بكر الخطيب ) هذه عبارة ابن نُقْطَةِ بِالْفَاظِهَا ، وهذا كلام صحيح ليس فيه أدنى مبالغة ، فكتب الخطيب أصبحت عمدة المحدثين ممن جاء بعدهم ، ولو أن كتب الخطيب فُقدت أو لم تُوجد ؛ لكان ذلك عائقاً كبيراً لكثير من العلماء ليسدوا هذه الثغرة التي قام الخطيب \_ يرحمه الله \_ بإتمامها وعملها من خلال مصنفاته الكثيرة المتنوعة في علوم الحديث ؛ حتى أصبحت عناوين كتبه عناوين لأبواب في كتب المصطلح ، فمثلاً  **" المتفق والمختلف "** هذا كتاب للخطيب أصبح بعد ذلك علماً لعلم من علوم الحديث ،  **" المتشابه في الرسم "** هذا



اسم كتاب للخطيب أصبح باباً من أبواب علوم الحديث ، "المزيد في متصل الأسانيد" عنوان كتاب للخطيب أصبح عنواناً من عناوين علوم الحديث ، "مبهم المراسيل" أصبح عنواناً في كتب الحديث وهو المرسل الخفي ، وهكذا لا يكاد يوجد له كتاب إلا وأصبح عنوان كتابه فضلاً عن مضمونه ؛ عنواناً لباب من أبواب علوم الحديث ، وكما ترون يكاد يكون في كل فن من الفنون ألف كتاباً مُستَقِلاً - يرحمه الله - ولذلك كان كل من جاء بعد الخطيب عيالا على أبي بكر الخطيب - يرحمه الله - .

(٤) ثم جاء بعد الخطيب إمام مغربي مالكي ألا وهو : الإمام القاضي عياض بن موسى اليحصبي - يرحمه الله - المتوفى سنة ( ٥٤٤ هـ ) فآلف كتاباً في باب من أبواب علوم الحديث سمّاه "الإلماع إلى معرفة الرواية وتقييد السماع" هو كتاب مُهمٌ ؛ لكنه خاصٌّ ببيان مُعين من أبواب علوم الحديث ألا وهو باب طُرُق التَحْمُلِ وصيغ الأداء ، طرق التحمل : أي ما هي الطرق التي كان من خلالها يروي المحدث الحديث عن الشيخ ؟ - وهذا باب يأتي إن شاء الله في أثناء الكتاب - أي مثلاً من طرق التحمل : السماع : أن يجلس الشيخ فيحدث فيسمع الطالب من كلام وحديث الشيخ ، ومن طرق التحمل : القراءة على الشيخ : أن يقرأ الطالب والشيخ يسمع ، من طرق التحمل : الإجازة : أن يُجيز الشيخ الطلاب وطلبة الحديث ، هذه طرق التحمل ، وصيغ الأداء التي هي : سمعت وحدثنا وحدثني وأخبرنا وأخبرني وأنبأني وعن وقال وما إلى ذلك من صيغ الأداء ، الكتاب خاص بهذا الفن ، وفي آخره عقد فصلاً عن آداب طالب الحديث التي يجب أن يتحلّى بها ، هو خاص بهذا الباب كتاب القاضي عياض ، وهو أشمل كتاب يتكلم عن هذه القضايا .

(٥) أيضاً للقاضي عياض كلام في علوم الحديث لم يذكره الحافظ ابن حجر - يرحمه الله - ؛ الكتاب الثاني : لأنه ليس منفرداً أو لم يخصه القاضي عياض لعلوم الحديث ألا وهو " شرحه لصحيح الإمام مسلم " ففي شرحه لمقدمة الإمام مسلم الذي هو **كتاب إكمال المعلم** " في مقدمة هذا الشرح ، شرح مقدمة صحيح الإمام مسلم ، وقلنا أن مقدمة الإمام مسلم تعتبر من أوائل كتب المصطلح ، فإذا جاء إمام يشرحها لا بد أن يتعرض للمسائل الحديثية والقواعد التي ذكرها الإمام مسلم في المقدمة ، وهذا ما وقع بالفعل بالنسبة للقاضي عياض عندما شرح مقدمة الإمام مسلم ، فتعتبر مقدمة الإمام مسلم أيضاً من المقدمات المهمة التي شرحت علوم الحديث .

(٦) ثم ذكر بعد ذلك كتاباً صغيراً جداً ، رسالة **لأبي حفص المياني** ، وهذا صوابه بكسر النون لا بفتحها ، ويصح في الجيم أن تكون **شينا المياني** - هي جيم أعجمية قريبة من الشين ؛ لذلك يصح أن تنطق شيناً أو جيماً ، وتجذونه في الكتب مرة بالشين ومرة بالجيم وكلاهما صحيح ، لكن النون مكسورة - .

أبو حفص المياني المتوفى سنة ( ٥٨١ هـ ) وهو عالمٌ مكي له رسالة اسمها **كتاب ما لا يسع المحدث جهله** " وهي رسالة مختصرة جداً من كتابي الحاكم والخطيب في جُلّها ، وفيها عدد من الأخطاء على صغرها ؛ لذلك استغرب بعض العلماء وبعض الباحثين من إيراد الحافظ ابن حجر لها في هذا السياق الذي يُوحى بأن لها أهمية ما ، مع أن الكتاب - في الحقيقة - أهميته ضئيلة جداً ، هو لا يخلو من فائدة ؛ لكن الفائدة التي فيه تُغنيننا عنها الكتب السابقة : مثل كتاب الخطيب والحافظ والقاضي عياض ، بل لبعضهم عبارة لطيفة في نقض هذا الكتاب حيث يقول : ( وهو جزء جَمَلٌ اسمه - أي حسن اسمه [ ما لا يسع المحدث جهله ] - وهزل مضمونه وجسمه ، وحقيق في كتابه هذا أن يقال فيه : ما يسع

المحدث جهله ) ولا أقول ما يسع المحدث جهله ؛ لأنه ليس فيه أشياء وقواعد مهمة ؛ لكن أقول أن ما في الكتب الأخرى يُعني عنه ، حتى أن بعضهم قال : لولا أن الحافظ ذكره في هذا السياق لاندثر هذا الكتاب وفقد من فترة طويلة ، لكن الحافظ هو الذي أشهر اسمه وأعطاه هذه المكانة ، وكان الأولى أن يذكر بدل هذا الكتاب بعض الرسائل أو بعض المقدمات من أهمها :

(٧) " مقدمة ابن الأثير لجامع الأصول " مقدمة تعرّض فيها لأصول الحديث كثيرٌ ، ولو ذكره الحافظ ابن حجر لكان أولى من كتاب الميانشي .  
(٨) ترك الحافظ ابن حجر بعض المقدمات والكتب قبل القاضي عياض وهي مهمة في الحقيقة ، من أهم هذه الكتب : " مقدمة الخليلي لكتابه الإرشاد " وهو كتاب مطبوع .

مقدمة الحافظ الخليلي في كتابه " الإرشاد " تعرّض فيها لبعض المصطلحات وبعض القواعد في علوم الحديث .

(٩) وأيضاً مقدمة أو كتاب " المدخل إلى السنن " للإمام البيهقي ، ومن أهمية كتاب البيهقي - وهو طبع جزء منه والجزء المتبقي منه لم يطبع - لكن أيضاً مما يدل على جلالته أن الحافظ ابن كثير في اختصاره لكتاب ابن الصلاح نصّ في المقدمة أنه إنما اختصر كتاب ابن الصلاح وأضاف إليه زيادات من كتاب البيهقي " المدخل إلى السنن " ، وهذا ما يدل على أهمية هذا الكتاب حتى أنه قرنه الحافظ ابن كثير في كتاب ابن الصلاح - يرحمه الله - .

(١٠) أيضاً من المقدمات المهمة : مقدمة ابن عبد البر لكتابه " التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد " وهو كتاب في شرح الموطأ للإمام مالك بل هو أجل

شروح الموطأ على الإطلاق ، هذا الكتاب الجليل العظيم الضخم في المجلد الأول منه مقدمة ضافية ومهمة وغزيرة الفوائد في علوم الحديث ، لو أُفردت وطُبعت مُنفردة وحُقت وعُلق عليها لجاءت كتاباً مهماً جداً في علوم الحديث ، وابن عبد البر قرين للخطيب البغدادي توفي في السنة التي توفي فيها الخطيب البغدادي \_ يرحمهما الله \_ .

📖 قوله : ( وأمثال ذلك من التصانيف التي اشتهرت وبسطت ليتوفر علمها واختصرت ليتيسر فهمها ) :

اعترض أحدهم على الحافظ ابن حجر في قوله ( واختصرت ليتيسر فهمها ) قال : إن الاختصار من دواعي الحفظ لا من دواعي الفهم ، وكان الأولى أن تقول : ( واختصرت ليتيسر حفظها ) فأجابه الحافظ - لأن الذي اعترض تلميذ لابن حجر - : ( أنا أقصد فهماً متيناً مستقراً ؛ لأن الإنسان إذا كان الكلام مختصراً وفهمه مع حفظه يستقر هذا الفهم ) وهو جواب سديد ؛ ولذلك اخترنا هذا الكتاب ؛ لأنه إذا تيسر فهمه وحفظه كان هذا الحفظ قوياً ومتيناً راسخاً بإذن الله تعالى .

قال المصنف "يرحمه الله": (إلى أن جاء الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمر عثمان بن الصلاح عبد الرحمن الشهرزوري نزيل دمشق فجمع لما وُلِّيَ تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية كتابه المشهور، فهدب فنونه، وأملأه شيئاً بعد شيء؛ فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المتناسب واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة، فجمع شتات مقاصدها، وضم إليها من غيرها نخب فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره؛ فلهذا عكف الناس عليه وساروا بسيره فلا يحصى: كم ناظم له ومختصر، ومستدرك عليه ومقتصر، ومعارض له ومتنصر).

واضح في هذا السياق من كلام الحافظ ابن حجر \_ يرحمه الله \_ أن ما سبق من الكتب يُعتبر مرحلة من مراحل علوم الحديث، ثم يأتي كتاب ابن الصلاح الذي نتكلم عنه هنا: مرحلة جديدة في كتب علوم الحديث، \_ وبالفعل \_ كما عليه كثير من أهل الحديث .

ومن الباحثين المعاصرين من يعتبرون أن كتب علوم الحديث مرّت بأكثر من مرحلة

:

❖ المرحلة الأولى: يُمكن أن نعتبرها إجمالاً: كل كتب علوم الحديث قبل ابن الصلاح، فهذه مرحلة لها مميزاتها الخاصة بها .

❖ المرحلة الثانية: يأتي كتاب ابن الصلاح نقطة تحوّل في أسلوب التأليف والتصنيف في علوم الحديث، وتتابع الناس على هذا المنهج .

❖ المرحلة الثالثة : يمكن أن نعتبر كتاب الحافظ ابن حجر هذا \_ أي : " النزاهة " \_ نقطة تحوُّلٍ ثالثة في علوم الحديث ، فبعد أن ألَّف الحافظ ابن حجر كتابه " النزاهة " أيضاً أصبح أثر هذا الكتاب في آرائه ومنهجه أثراً واضحاً كبيراً وعميقاً في علوم الحديث بعد الحافظ ابن حجر .

لذلك أفرد الحافظ ابن حجر الكلام عن كتاب ابن الصلاح في هذه الأسطر الكثيرة بالنسبة لهذا الكتاب المختصر فيقول **﷞** : ( إلى أن جاء الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمر عثمان بن الصلاح " يرحمه الله " الشهرزوري ) - يصح في الرأ : الضم والفتح - المولود سنة ( ٥٧٧هـ ) والمتوفى سنة ( ٦٤٣هـ ) هذا الإمام الشافعي الفقيه المحدث المفسر اللغوي الجامع لأصناف الفنون .

قوله **﷞** ( لما وَلِيَ تدریس الحديث بالمدرسة الأشرفية \_ إحدى المدارس الشهيرة في دمشق [سوريا] \_ أَملى كتابه المشهور \_ الذي سَمَّاه بـ **﷞** " معرفة علوم الحديث " \_ أَملاه شيئاً بعد شيء ) على الطلاب - أي : كان هنالك لقاء أسبوعي بينه وبين الطلاب فكان يجمع ما يُريد أن يُملِّيه على الطلاب خلال هذه الفترة ، ثم يأتي ويُملِّهم هذا الكتاب ، فلم يؤلف كتابه جملة واحدة ، ثم ابتداء بتدريسه ؛ وإنما ألَّفه على هذه الفترات الطويلة إلى أن أَملى الكتاب كاملاً ؛ ولذلك كما يقول الحافظ ابن حجر : ( فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المتناسب ) الإنسان إذا كان عنده تصور كامل للكتاب يمكن أن يُقدِّم في الفصول ويُؤخر ، لكن إذا كان ابتداءً يُؤلف شيئاً بعد شيء ويملي ذلك وينتشر . الكتاب على هذه الهيئة ، ربما آخرَ باباً حقه التقديم أو قدم باباً حقه التأخير ، وهذا الذي حصل في كتاب ابن الصلاح ، ثم بين أهم خصائص كتاب ابن الصلاح مبيناً أهم مصادر ابن الصلاح في كتابه " معرفة أنواع علم الحديث " حيث **﷞** قال : ( واعتنى بتصانيف

الخطيب المتفرقة فجمع شتات مقاصدها، وضم إليها من غيرها نخب فوائدها) : على رأسها وقمتها **الكفاية في علم الرواية** " للخطيب البغدادي ، وبقية كتبه الأخرى ، وأيضا استفاد من الكتب الأخرى في علوم الحديث وفي أصول الفقه وفي غير ذلك من العلوم - أي : أنه لم يكتف بكتب الخطيب البغدادي - يرحمه الله .

**قوله :** ( فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره ) : وهذه هي الميزة الكبرى التي جعلت كتاب ابن الصلاح إماماً في المؤلفات التي ألفت في علوم الحديث ، أو أعظم مصدر من مصادر علوم الحديث المتأخرة ، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره ؛ فلهذا - أي بسبب هذا الذي اجتمع في كتابه ما تفرق في غيره - عكف الناس عليه وساروا بسيره ، أصبح عمدتهم وملاذهم ومرجعهم في علوم الحديث .

**قوله :** ( فلا يحصى كم ناظم له ومختصر ، ومستدرك عليه ومقتصر - ، ومعارض له ومتنصر ) :

- أما الناظمون فكثيرون ؛ لكن أشهر نظميين لهذا الكتاب : " الألفية " ألفية الحديث للحافظ العراقي ، " وألفية الحديث " للحافظ السيوطي - يرحمهما الله -

- ومن أشهر المختصرين : الإمام النووي في كتابه : **إرشاد طلاب الحقائق** " و **"التقريب والتيسير"** الذي شرحه السيوطي في **"تدريب الراوي** شرح كتاب النواوي " أي : **التقريب** .

- ومن اختصره : الطيبي في **"سماه"** الخلاصة " ومن اختصر هذا الكتاب وهذبه : ابن جماعة في **"سماه"** المنهل الرّويّ " وكل هذه الكتب كتب مطبوعة .

وأنا أحرص - في الحقيقة - ألا أذكر إلا المطبوع إلا نادراً ؛ لأن غرضي من ذكر أسماء الكتب أن يستفاد منها ، فإن كان الكتاب مفقوداً أو مخطوطاً يصعب الاستفادة منه ،

فإني لا أذكره لقلة الانتفاع به في هذه الحالة إلى أن يُطبع يذكر إن شاء الله أو إذا كان له أهمية خاصة يُذكر .

📖 قوله : ( مستدرك عليه ومختصر ) .

- من المستدركين على كتاب ابن الصلاح : البُلُقيني فإنه استدرك عليه أنواع من أنواع علوم الحديث في كتاب سماه 📖 " محاسن الاصطلاح " هو مطبوع في حاشية كتاب ابن الصلاح في بعض طبعاته ، وعامة جاء بعد ابن الصلاح استدرك عليه أنواعاً ، منهم : الحافظ ابن حجر \_ يرحمه الله \_ في كتابه 📖 " النكت " ، ومنهم : السيوطي في " تدريب الراوي " استدرك أنواعاً لم يذكرها \_ أي علوم وفنون الحديث \_ ابن الصلاح \_ يرحمه الله \_ في كتابه .

وممن استدرك أيضاً وإن كان في الحقيقة يعتبر كتابه منفصلاً ، ويعتبر أصل من أصول علوم الحديث ليس له علاقة مباشرة بكتاب ابن الصلاح إلا وهو كتاب : 📖 " الاقتراح " لابن دقيق العيد فيه استدراكات وفيه إضافات مهمة وجليلة في علوم الحديث ، وهو الكتاب الذي هذبه وأضاف إليه إضافات كثيرة أيضاً الإمام الذهبي في كتابه 📖 " الموقظة " الإمام الذهبي أخذ كتاب " الاقتراح " لابن دقيق العيد وهذَّبه وحسَّنه وأضاف إليه إضافات مهمة في كتاب جليل مهم مختصر اسمه كتاب " الموقظة في علم الحديث " .

- المقتصر : هو الذي لا يضيف شيئاً على كتاب ابن الصلاح ، وهذا إنما يتحقق في المختصرين الذين اختصروا كتاب ابن الصلاح أو الذين اكتفوا بمقاطع أو بأجزاء منها وذكروها في كتبهم ، وهؤلاء كثر جداً في علوم الحديث .



قوله: (ومعارض له ومنتصر-) : أشهر معارض لابن الصلاح الحافظ مغلطاي الحنفي فإن له كتاباً سماه **إصلاح ابن الصلاح** " وهذا الكتاب عبارة عن اعتراض على ابن الصلاح ، وهو كتاب مخطوط لم يطبع ، لكن نثر أكثر اعتراضاته بعض من شرح كتاب ابن الصلاح وهو الحافظ زين الدين العراقي في كتابه "التقيد والإيضاح " يكاد يكون شامل لأهم اعتراضات مغلطاي في كتابه " إصلاح ابن الصلاح " .

- **ومنتصر** : والمنتصرون كثيرون ، أي : الذين يبينون وجه الحق ويناقشون القضايا التي أثبتت على كتاب ابن الصلاح ، كثيرون ممن ألف في علوم الحديث ، منهم : الحافظ ابن حجر في كتابه " النكت على كتاب ابن الصلاح " ومنهم العراقي في كتابه " التقيد والإيضاح " كما ذكر آنفاً . وعموماً أن في علوم الحديث يعد ابن غلطاي ويعد ابن الصلاح لا بد أن يتعرضوا للمسائل التي أثارها ابن غلطاي مخالفاً فيها ابن الصلاح مبينين وجه الحق في ذلك منتصرين لما يرونه من الحق ، إما من كلام ابن الصلاح أو من كلام المعارض عليه ، وربما اعترض أحد من هؤلاء اعتراض جديداً لم يذكره أحد قبلهم .

المقصود : أن الكتب بعد كتاب ابن الصلاح أصبحت معتمدة عليه ، وأن قلنا في كتاب ابن الخطيب أنه لاشك عند كل لبيب أن المحدثين عيال على أبي بكر الخطيب ، فإننا نقول لا شك عند كل لبيب أن المتأخرين عيال على ابن الصلاح "يرحمه الله" .

هناك كتب لم يذكرها الحافظ ابن حجر وهي مهمة في علوم الحديث نذكر منها ما كان قبل الحافظ ابن حجر وأهمها في الحقيقة كتاب " الاقتراح " لابن دقيق العيد ، كتاب " الموقظة " للذهبي ، وهناك كتب ألقت بعد الحافظ ابن حجر من تلامذته ومن جاء بعدهم ، أذكر منها فقط ثلاثة كتب ؛ لأنها أهم كتب بعد الحافظ ابن حجر يأتي في مقدمتها : " فتح

الغيث في شرح ألفية الحديث " للحافظ السخاوي ، وهو تلميذ الحافظ ابن حجر : البار به ، المحب له ، وهو من أكبر موسوعات علوم الحديث ، وهو كتاب مهم جليل .

الكتاب الثاني : كتاب " تدريب الراوي في شرح تقريب النووي " للسيوطي ، وهو أيضا من الموسوعات المهمة .

الكتاب الثالث : كتاب **البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر** " للسيوطي ، لما نظم كتاب ابن الصلاح عزم على شرح هذه الألفية فألف كتاباً يشرح فيه الألفية التي نظمها هو في كتاب سماه " البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر " وهو كتاب طبع جُلُّه في أربع مجلدات ؛ إلا أن السيوطي توفي ولم يتمه ، لكن الشرح الموجود يغطي أهم مباحث علوم الحديث قد تممها في كتابه .

ذكرنا آنفا كتاب " التقيد والإيضاح " للعراقي وهو شيخ الحافظ ابن حجر ، وأيضا " التبصرة والتذكرة " للعراقي شرح فيه ألفيته التي نظم فيها كتاب ابن الصلاح ، هذه أهم كتب علوم الحديث قبل وبعد الحافظ ابن الصلاح " يرحمه الله " ، وبعد الحافظ ابن حجر وقبله .

قال المصنف "يرحمه الله" : ( فسألني بعض الأخوان أن أخص لهم المهم من ذلك ، فلخصته في أوراق لطيفة سميتها ( نخبة الفكر في اصطلاح أهل الأثر ) على ترتيب ابتكرته وسبيل انتهجته مع ما ضممت إليه من شوارد الفرائد وزوائد الفوائد فرغب إلى جماعة ثانية أن أضع عليها شرح يحل رموزها ويفتح كنوزها ويوضح ما خفي على المبتدئ من ذلك ، فأجبت إلى سؤاله راجع الاندراج في تلك المسالك ، فبالغت في شرحها في الإيضاح والتوضيح ، ونبهت على خبايا زواياها ؛ لأن صاحب البيت أدري بما فيه ، وظهر لي أن إirاده على صورة البسط أليق ، ودمجها ضمن توضيحها أوفق ، فسلكت هذه الطريقة القليلة السالك ) .

### [ سبب تأليف الحافظ للنزهة ]

بعد هذه المقدمة ذكر الحافظ ابن حجر الداعي لتأليفه لكتاب " نخبة الفكر " التي هي المتن التي شرحه في كتابه " النزهة " فقال : إنها بسبب بعض سؤال أقرانه وزملائه أن يُؤلف لهم كتاباً مختصراً في علوم الحديث ، فألف كتاب " نخبة الفكر " وقلنا : أن الذي سأل هذا الأمر وطلب منه هذا الطلب هو ( شمس الدين الزركشي- محمد بن محمد بن عبد الصمد ) .

يقول : سميتُ ( نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر على ترتيب ابتكرته ) : هذا من مميزات كتاب " النزهة " و " النخبة " وهو مرتب على ترتيب لم يسبق إليه هذا الترتيب معتمد على التقسيم العقلي الحاصر بذكر الشيء ونقيضه أو ما يشبه نقيضه الموجود المعلوم ، زوج وفرد ، فمثلاً قال : الخبر إما أن يرويه عدد كبير وتجتمع فيه شروط معينة فيكون متواتراً ، أو لا تجتمع فيه هذه الشروط فيكون قسم من أقسام الأحاد ، أو يرويه اثنان

أقل من حد الجمع وهو العزيز ، ثم أن يرويه واحد وهو الغريب ، المقصود : الخبر إما متواتر أو آحاد ، والآحاد أقسام ، ثم يقول الخبر إما أن يكون مقبولا أو مردوداً ، والمقبول قسمان : صحيح وحسن ، ثم يقول الرد وأسباب الرد : إما الطعن أو السقط ، وهكذا يستمر الكتاب من أوله إلى آخره عبارة عن ذكر الشيء ومقابله ، ثم تفصيل وبيان أقسام كل قسم من هذه الأنواع والفروع ليتم بذلك تصور كامل وشامل لطالب علم الحديث لعلوم الحديث وأقسامها ويسهل عليه إدراك علاقة بعضها ببعض ، ويسهل عليه حفظها وفهمها .

تنبيه : هناك كتاب قبل الحافظ ابن حجر تكاد تكون بدايته وطريقة ترتيب المقدمة منه وتقسيماته الأولى أشبه ما تكون بمقدمة الحافظ ابن حجر وهو سابق للحافظ ابن حجر ، وهو كتاب غير مشتهر وإن كان مطبوعاً ، وسبب عدم شهرته : أنه المؤلف لم يعرف باعتناؤه بعلم الحديث بل عرف بالطب ألا وهو ( ابن النفيس ) الطبيب المشهور كتابه **المختصر في علوم الحديث** " هذا الكتاب مطبوع طبعة نادرة ، ومقدمة الكتاب مبنية في ترتيبها على التقسيم العقلي الحاصر ، وابتدأ بنفس بداية الحافظ ابن حجر من تقسيم الخبر إلى متواتر وإلى آحاد ، وتقسم الآحاد حتى المباحث التي ذكرها تكاد تكون ؛ لأنها مباحث واحدة أقرب ما تكون مما ذكره الحافظ ابن حجر ، ابن النفيس توفي سنة ( ٦٨٧ هـ ) أي قبل ولادة الحافظ ابن حجر بقراءة مائة سنة .

**قوله :** ( مع ما صَمَّمْتُهُ إِلَيْهِ مِنْ شَوَارِدِ الْفَرَائِدِ وَزَوَائِدِ الْفَوَائِدِ ) : هذا فيه أن الإنسان إذا وُفِّقَ في عملٍ ؛ لا بأس عليه أن يُثْنِي على هذا العمل الثناء الذي يراه حقاً ، ولا يعتبر ذلك من التفاخر أو الشيء مذموم ؛ لأن في ذلك : حثاً على الاستفادة من هذا الكتاب ، وأن ينتفع الناس به فيعرفوا له قَدْرُهُ ، ومن باب التحدث بنعمة الله تعالى .

📖 قوله : ( فرغَبَ إلى جماعة ثانية أن أضع عليه شرحاً يحلُّ رموزها ) وقلنا أن الذي سأله : شمس الدين الزركشي ، وهو نفسه صاحب الطلب الأول بتأليف النخبة .

📖 قوله : ( ويفتح كنوزها ) : لأنها بالفعل " النخبة " رموزٌ مستغلقة مليئة بالفوائد المدفونة \_ إن صح التعبير \_ ؛ ولذلك سماها أو أطلق عليها لفظ ( الكنوز ) .

📖 قوله : ( فبالغت في شرحها في الإيضاح والتوضيح ) : حقيقةً وصفه بأنه بالغ في شرحها ، هذا محل نظر كبير ؛ لأننا نحن نرى أن " النزاهة " في حاجة إلى شرح كبير ؛ ولذلك كثر شُرَّاحُها بعد ذلك ؛ وسبب ذلك أن الحافظ ابن حجر مستحضر للمعاني تماماً يرى أن هذا الذي ذكره كافٍ لبيان مقصوده مع أن الذين شرحوا " النزاهة " علماء كثيرون بينهم معارك في فهم كلام الحافظ ابن حجر وإن كانت " النخبة " رموزاً ، فلم تنزل " النزاهة " رموزاً كذلك ، وهذا ما أشبهها بالبرقيات السريعية : أقصر- كلام يدل على المضمون وعلى المراد ، هذا في " النزاهة " فضلاً عن " النخبة " .

📖 قوله : ( وظهر لي أن إirاده على صورة البسط أليق ) : أي : التوسع وعدم الاختصار .

📖 قوله : ( ودمجها ضمن توضيحها أوفق ) : أي أنه لا يفصل بين المتن والشرح ، فالقارئ يظن أن كتاب " النزاهة " كتاب منفصل لا علاقة له بمتنٍ سابق فلا يذكر مثلاً عبارة المتن ، ثم يقول أي كذا أو المعنى كذا ، وإنما يأتي السياق وكأنه كتاب واحد ؛ ولذلك من كان لديه كتاب " النزاهة " بتحقيق : [نور الدين عتر] يجد أنه لم يفصل بين المتن والشرح لا بأقواس ولا بشيء إلا أنه حَبَّرَ حرف " النخبة " ولا تشعر بأن هناك فارق بين الشرح والمتن بالفعل ، هذا أسلوب الدمج .

📖 قوله : ( فسلكت هذه الطريقة القليلة المسالك ) الصواب : ( القليلة السالك ) في الطبعة التي لديكم المسالك وهو خلاف للنسخة الخطية المعتمدة التي قرأت على الحافظ ابن حجر وهي ما يقتضيه السياق والمعنى ؛ لأنه كرّر كلمة المسالك في المقطع السابق ، ومن عادة من يريد أن يسجع لا يكرر نفس العبارة ؛ لأنه قال : رجاء الاندراج في تلك المسالك ، فسلكت هذه الطريقة القليلة السالك ، ومعنى العبارة : أن أسلوب الدمج قليلٌ مَنْ سار عليه لصعوبته ، وليست قليلة المسالك والطرق ، والأمر فيها واسع .

ثم يدخل الآن في مضمون الكتاب وفي موضوعه الأساسي ، وهو الكلام عن علوم الحديث .

قال المصنف \_ يرحمه الله \_ : ( فأقول طالب التوفيق من الله فيما هنالك ، الخبر عند علماء هذا الفن

مرادف للحديث وتبيل : الحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ... \_ حتى قوله \_ باعتبار وصوله

إلينا ) .

📖 قوله : ( الخبر عند علماء هذا الفن مرادف للحديث ) هناك ثلاث مصطلحات يكثر دورانها على ألسنة المحدثين ، هي من أوائل المصطلحات التي يجب أن يُعرف

معناها عندهم ؛ ألا وهي الخبر والحديث والأثر ، ما هو مقصودهم بهذه الألفاظ الثلاثة ... ؟ وما هي علاقتها ببعضها ... ؟

حكى الحافظ ثلاثة أقوال :

❖ القول الأول : باختصار: الراجح أن هذه الألفاظ الثلاثة عند المحدثين بمعنى واحد ، الحافظ لم يذكر هنا الأثر ؛ وإنما ذكر الحديث وبيّن أن مرادف للخبر ، قال الخبر عند علماء هذا الفن مرادف للحديث ، فنقل هذا القول أولاً قاطعاً به ، ثم لما نقل أقوالاً أخرى قال : وقيل ، وقيل إشارة إلى تضعيفها أي : إلى تضعيف الرأي الثاني والثالث

لا أريد أن أدخل في معاني هذه الألفاظ اللغوية ؛ لأنها ظاهرة ، وما كان معروف بدهاءة : ليس في تعني شرحه وبيانه إلا ما يصعب الفهم ، ويعكر على الإنسان معرفة الحقيقة ، فالخبر والحديث بيّنان واضحان ، والأثر في اللغة : بقية الشيء ، وقلنا الصحيح أنه مرادف للحديث وللخبر ، وأن هذه الألفاظ معناها واحد .

إذاً ما هو معناها الاصطلاحي الذي اجتمعت عليه ؟

( هو كل ما نُقل عن النبي ﷺ ، وعن الصحابة ، والتابعين كذلك ) .

ويمكن أن نقول : ( كل ما نقل عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة أو سيرة وعن أصحابه والتابعين ) ؛ لكن اللفظ الأول واضح وبيّن ، هذا هو الخبر والحديث والأثر

❖ القول الثاني : قيل بأن بينهما تباين ، فالحديث غير الخبر ، فالحديث : ما نُقل عن النبي ﷺ ، والخبر ما نُقل عن غيره ، فينبغي تباين لا يلتقيان ؛ ولذلك يقال لمن يشتغل بالسنة : محدّث ، ولمن يشتغل بالتاريخ : أخباري نسبة للجمع ، لا تقول إخباري

بكسر الهمزة ، بل قل أخباري انسب إلى الأخبار ، وهذا جائز بالشروط ، وجائز عند الكوفيين بإطلاق نسبة للجمع .

❖ القول الثالث : أن بينهما عموماً وخصوصاً مطلقاً ، فالخبر أعم من الحديث ، فكل حديث خبر وليس كل خبر حديث .

📖 قوله : ( وعبرْتُ هنا بالخبر ليكون أشمل ) أي يقول : لماذا ابتدأت بالكلام مقسماً ومبيناً أنواع الروايات بقولي : والخبر .. ؟! لماذا لم يقل والحديث ، ولماذا لم يقل والأثر مع أنه رجح أنها كلها بمعنى واحد لكنه راعى أن الخبر أشمل على جميع الأقوال ، فكيف يكون أشمل على جميع الأقوال ... ؟

قال : أما عن القول الأول فلأنه مرادف للحديث بمعنى واحد ، وأما على القول الثالث فواضح أنه أشمل لأنه أعم ، فكل حديث خبر ، وليس كل خبر حديثاً ، فالخبر أشمل من الحديث ، وعلى القول الثاني يقول الحافظ ابن حجر نفسه لما سئل عن ذلك - عن القول الثاني - : ( إذا اشترطنا الشروط الآتية لقبول الخبر عن غير النبي ﷺ ؛ فلأن نشترطها في أحاديث النبي ﷺ من باب أولى ) أي : بمعنى إذا كنا نشترط في الخبر المنقول عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما أو عن العلماء أن يكون بشرط الحديث الصحيح وبرواية العدول الضابطين متصل السند غير معلل ولا شاذ ، فلأن نشترط هذه الشروط في حديث الرسول ﷺ من باب أولى ، قال : ولذلك اخترت لفظ الخبر وابتدأت به هنا ؛ لأنه أشمل وأعم من غيره على جميع الأقوال . على القول الذي رجَّحَه ، وعلى الأقوال التي هي مرجوحة عندي .



## [أقسام الأخبار من حيث عدد النقلة]

قال المصنف رحمه الله: (وعبرت هنا بالخبر ليكون أشمل... حتى قوله - لاحتمال

الاختصاص)

الخبر الذي هو ما نُقل عن النبي ﷺ أو عن غيره: إما أن يكون له طرق كثيرة، وإما ألا يكون له طرق كثيرة؛ لكنه يريد أن يتكلم عن القسم الأول وهو: إذا ما كان له طرق كثيرة، فالآن يُفصّل الكلام على الحالة الأولى من أحوال الخبر من حيث عدد نقلة الأخبار:

الحالة الأولى: أن يكون له طرق كثيرة، ثم شرح هذه العبارة، أي أسانيد كثيرة، من أين استفدنا الكثرة..؟ لأنه قال: إما أن يكون له طرق في المتن، فيريد أن يدلنا أن كلمة طرق وحدها تدل على الكثرة لا لكونها جمعاً فقط؛ لأن طرق جمع كثرة؛ ولأن الاسم إذا كان على وزن فعيل يجمع في الكثرة على وزن فُعل، وفي القلة على وزن أفعلة مثل رَغِيف أرغفة ورُغِف، أما في طريق، فسمعت عن العرب طرق وأطرقه - أطرقه في جمع القلة وطرق في جمع الكثرة - وأيُّ اسم إن صحَّ فيه أن يجمع على القلة وعلى الكثرة يكفي فيه